وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 09 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

«أوبك+» تؤكد نهجاً حذراً ومرونة كاملة في تعديلات الإنتاج

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

اجتمعت دول أوبك+ الثماني، التي سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي المملكة العربية السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعُمان، افتراضيًا في اليوم الاحد 7 سبتمبر 2025، لمراجعة أوضاع السوق العالمية وتوقعاتها.

وأكدت دول أوبك+ الثماني، التزامها باستقرار السوق النفطية في ضوء أساسيات السوق الجيدة الحالية والتوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة، وتعديل إنتاجها. وفي ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة والأساسيات الجيدة الحالية للسوق، والتي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط، قررت الدول الثماني المشاركة تطبيق تعديل إنتاج قدره 137 ألف برميل يوميًا من التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا والتي أُعلن عنها في أبريل 2023.

وسيتم تنفيذ هذا التعديل في أكتوبر 2025 كما هو موضح في الجدول الذي تم اعتماده وتوزيعه في الاجتماع. ويمكن إعادة 1.65 مليون برميل يوميًا، جزئيًا أو كليًا، وفقًا لتطورات أوضاع السوق، وبشكل تدريجي.
وستواصل الدول مراقبة وتقييم ظروف السوق عن كثب، وفي إطار جهودها المتواصلة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول على أهمية اتباع نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لإيقاف أو عكس تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية، بما في ذلك التعديلات الطوعية التي تم تنفيذها سابقًا لـ 2.2 مليون برميل يوميًا والتي أُعلن عنها في نوفمبر 2023.

وأشارت دول أوبك+ الثماني أيضًا إلى أن هذا الإجراء سيتيح فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها. وأكدت الدول الثماني التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي ستراقبها لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في تحالف أوبك+.

كما أكدت عزمها على التعويض الكامل عن أي إنتاج زائد منذ يناير 2024. وستعقد دول أوبك+ الثماني اجتماعات شهرية لمراجعة ظروف السوق، والامتثال، والتعويضات. وستجتمع الدول الثماني في 5 أكتوبر 2025.
وتم توزيع زيادة الإنتاج للدول الثماني في شهر أكتوبر وتشمل زيادة إنتاج الجزائر 4000 برميل يوميا لتصل إلى 963 ألف برميل يوميا، والعراق 17 ألف برميل يومياً لتصل إلى 4,237 مليون برميل يومياً، والكويت 11000 برميل يوميا لتصل لـ2,559 مليون برميل يوميا، والسعودية 42000 برميل يومياً لتصل إلى 10.020 مليون برميل يومياً، والامارات 12000 ألف برميل يومياً لتصل إلى 3,387 مليون برميل يومياً، وكازخستان 6000 برميل يومياً لتصل لـ1,556 مليون برميل يوميا، وعمان 3000 برميل يومياً لتصل لـ804 الف برميل يوميا، وروسيا 42000 برميل يومياً لتصل لـ 9,491 مليون برميل يوميا، ليصبح إجمالي الزيادات لكافة الدول الثماني 137 ألف برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال المحللون أوبك+ تتفق على زيادة إنتاج النفط اعتبارًا من أكتوبر لاستعادة حصتها السوقية. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميًا في أكتوبر، وهو أقل من مستواه في سبتمبر/أغسطس. وتبدأ أوبك+ تخفيفًا مفاجئًا لتخفيضات الإنتاج البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا، بينما تسعى السعودية لاستعادة حصتها السوقية.

اتفقت أوبك+ على زيادة إنتاج النفط اعتبارًا من أكتوبر، في الوقت الذي تسعى فيه السعودية، أكبر منتج في المنظمة، لاستعادة حصتها السوقية، مع تباطؤ وتيرة الزيادات مقارنة بالأشهر السابقة بسبب ضعف متوقع في الطلب العالمي.

تعمل أوبك+ على زيادة الإنتاج منذ أبريل بعد سنوات من التخفيضات لدعم سوق النفط، لكن قرار يوم الأحد بزيادة الإنتاج جاء مفاجئًا وسط وفرة نفطية محتملة تلوح في الأفق خلال أشهر الشتاء في نصف الكرة الشمالي.

واتفق ثمانية أعضاء في أوبك+ يوم الأحد في اجتماع عبر الإنترنت على زيادة الإنتاج اعتبارًا من أكتوبر بمقدار 137 ألف برميل يوميًا، وفقًا لما جاء في بيان، وهو أقل بكثير من الزيادات الشهرية البالغة حوالي 555 ألف برميل يوميًا لشهري سبتمبر وأغسطس و411 ألف برميل يوميًا في يوليو ويونيو.
يعني اتفاق يوم الأحد أيضًا أن أوبك+ قد بدأت في تقليص الشريحة الثانية من التخفيضات البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا من قبل ثمانية أعضاء قبل أكثر من عام من الموعد المحدد. وقد خفّضت المجموعة بالفعل الدفعة الأولى من تخفيضات الإنتاج البالغة 2.5 مليون برميل يوميًا منذ أبريل، أي ما يعادل حوالي 2.4 % من الطلب العالمي.
وقال خورخي ليون، المحلل في ريستاد والمسؤول السابق في أوبك: "قد تكون البراميل قليلة، لكن الرسالة كبيرة". وأضاف: "الزيادة لا تتعلق بالكميات بقدر ما تتعلق بالإشارة - أوبك+ تُعطي الأولوية لحصة السوق حتى لو خاطرت بانخفاض الأسعار".

وأضاف ليون أن أوبك+، المكونة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفاء آخرين، وجدت سهولة في زيادة الإنتاج عندما كان الطلب ينمو في الصيف، لكن الاختبار الحقيقي سيأتي في الربع الأخير مع توقع تباطؤ الطلب.

وأشارت أوبك+ إلى أنها تحتفظ بخيارات لتسريع أو تعليق أو عكس الزيادات في الاجتماعات المقبلة. وحددت الدول الثماني موعد الاجتماع المقبل لها في 5 أكتوبر. تأتي زيادات إنتاج أوبك هذا العام في الوقت الذي سعت فيه المملكة العربية السعودية إلى معاقبة أعضاء آخرين مثل كازاخستان على الإفراط في الإنتاج، وفي الوقت الذي بنت فيه الإمارات العربية المتحدة قدرات إنتاجية جديدة وسعت إلى تحقيق أهداف أعلى.

في وقت سابق من هذا العام، ضغط الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على المجموعة لزيادة الإنتاج سعياً منه لتحقيق وعده الانتخابي بخفض أسعار البنزين المحلية. أدت زيادات الإنتاج إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 15% حتى الآن هذا العام، مما دفع أرباح شركات النفط إلى أدنى مستوياتها منذ الجائحة، وأدى إلى تسريح عشرات الآلاف من الوظائف.
ومع ذلك، لم تنهار أسعار النفط، حيث يتم تداولها عند حوالي 65 دولارًا للبرميل، مدعومة بالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا وإيران. وقد شجع ذلك أوبك+ على مواصلة زيادة الإنتاج. ولم ترق زيادات أوبك+ إلى الكميات المتعهد بها لأن معظم الأعضاء يضخون النفط بكامل طاقتهم تقريبًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نتيجةً لذلك، فإن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فقط هما القادرتان على زيادة إنتاج النفط في السوق، وفقًا لما ذكره محللون وأظهرته البيانات.

وقبل اتفاق الأحد، كانت أوبك+ قد طبقت تخفيضات على مستويين: خفض بمقدار 1.65 مليون برميل يوميًا من قِبل الأعضاء الثمانية، وخفض آخر بمقدار مليوني برميل يوميًا من قِبل المجموعة بأكملها، ساري المفعول حتى نهاية عام 2026.
تضخ أوبك+، حوالي نصف النفط العالمي، وستبدأ المجموعة في تقليص المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 1.6 % من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.

وقال محللون في كومرتس بنك في مذكرة: "إن اتفقت دول أوبك+ الثماني على زيادة أخرى في الإنتاج، نعتقد أن ذلك سيضع ضغطًا هبوطيًا كبيرًا على أسعار النفط. ففي النهاية، هناك بالفعل خطر كبير من فائض في المعروض".

انخفضت أسعار خام برنت القياسي العالمي بأكثر من 10 % هذا العام وسط حالة من عدم اليقين بشأن سياسات التجارة العالمية، ومع قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بزيادة الإنتاج
وهذا يعني أن أوبك+، التي تضخ حوالي نصف نفط العالم، ستبدأ في تخفيف المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أو 1.6 % من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.
ويُلقي عدم اليقين بشأن إنتاج أوبك+ بظلاله على النفط، مع توجه النفط نحو انخفاضات أسبوعية تتراوح بين 1 % و1.5 %، مع قلق المتداولين من زيادة الإمدادات وتباطؤ الطلب. وستُمثل أي زيادات أخرى في الإنتاج تقليصًا إضافيًا لتخفيضات أوبك الكبيرة في الإنتاج على مدار العامين الماضيين، حيث تسعى المنظمة الآن إلى تعزيز الإنتاج واستعادة حصة سوقية أكبر. وكان إنتاج النفط الروسي محط تركيز رئيسي، وسط جهود الولايات المتحدة لثني المشترين الرئيسيين، الهند وأوروبا، عن شراء المزيد من النفط من موسكو.

لكن روسيا وافقت مؤخرًا على توريد ما لا يقل عن 2.5 مليون طن متري من النفط إلى الصين سنويًا، عبر كازاخستان، مما يُرجّح أن يُبقي إنتاج موسكو النفطي مرتفعًا. بينما أثار ارتفاع غير متوقع في مخزونات النفط الأمريكية قلق أسواق النفط أيضًا. وقال فيل فلين، كبير المحللين في مجموعة برايس فيوتشرز، أن زيادة أوبك+ للإنتاج قد زادت قبيل الاجتماع. وكان المتداولون يتوقعون عدم حدوث أي تغيير من المجموعة. وكانت أوبك+ قد اتفقت بالفعل على رفع أهداف الإنتاج بنحو 2.2 مليون برميل يوميًا من أبريل إلى سبتمبر، بالإضافة إلى زيادة حصة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 300 ألف برميل يوميًا. وقال إمريل جميل، كبير المحللين في بورصة لندن للأوراق المالية: "لا تزال المخاطر الجيوسياسية تؤثر على اتجاهات أسعار النفط. وترقب السوق اجتماع أوبك، ويبقى متشبثًا بتوقعات زيادات إضافية قد تؤدي إلى فائض في المعروض".
ومن العوامل التي دعمت الأسعار أيضًا انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية الأسبوع الماضي، إلى جانب مخزونات نواتج التقطير والبنزين، وانخفضت مخزونات النفط الخام بنحو 3.4 مليون برميل في المتوسط في الأسبوع المنتهي في 29 أغسطس. لكن البيانات الاقتصادية الضعيفة أبقت الأسعار في حدودها. وانكمش قطاع التصنيع الأمريكي للشهر السادس على التوالي، حيث أثرت رسوم الرئيس دونالد ترامب الجمركية على ثقة الشركات والنشاط الاقتصادي، مما أثر سلبًا على توقعات الطلب على النفط.
وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط بأكثر من 1% يوم الأربعاء قبيل اجتماع نهاية الأسبوع لمنتجي أوبك+، والذي نظر في زيادة أخرى في أهداف الإنتاج في أكتوبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالت مصادر إن ثمانية أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها قرروا زيادة إنتاج النفط في اجتماع يوم الأحد، في إطار سعي المجموعة لاستعادة حصتها السوقية. وتعني هذه الزيادة الإضافية أن أوبك+، التي تضخ حوالي نصف نفط العالم، ستبدأ في تقليص المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 1.6 % من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد. كانت المجموعة قد اتفقت بالفعل على زيادة أهداف الإنتاج بنحو 2.2 مليون برميل يوميًا من أبريل إلى سبتمبر، بالإضافة إلى زيادة حصة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 300 ألف برميل يوميًا. ومع ذلك، فإن الزيادات الفعلية من المجموعة لم ترق إلى مستوى تلك التعهدات، حيث عوّض بعض الأعضاء فائض الإنتاج السابق، بينما واجه آخرون صعوبة في زيادة الإنتاج بسبب قيود الطاقة الإنتاجية.

وقالت مصادر إن أوبك+ درست زيادة إنتاج النفط في اجتماع الأحد، في إطار سعي المجموعة لاستعادة حصتها السوقية. وإن أي دفعة إضافية ستعني أن أوبك+، التي تضخ حوالي نصف نفط العالم، ستبدأ في تخفيف المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أو 1.6% من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد. ولا تزال أسعار النفط مرتفعة حتى مع رفع أوبك+ للإنتاج. لم تفِ الزيادات الفعلية من جانب المجموعة بوعودها، إذ عوّض بعض الأعضاء فائض الإنتاج السابق، بينما واجه آخرون صعوبة في زيادة الإنتاج بسبب قيود الطاقة الإنتاجية. وكانت أوبك+ تُخفّض الإنتاج لعدة سنوات لدعم أسعار النفط. لكنها تراجعت عن هذا المسار هذا العام لزيادة حصتها السوقية، مدفوعةً جزئيًا بدعوات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لأوبك لزيادة الإنتاج للسيطرة على أسعار البنزين. في اجتماعها الأخير في أغسطس، رفعت الدول الثماني إنتاجها بمقدار 547 ألف برميل يوميًا لشهر سبتمبر، وهو تراجع مُبكّر عن أكبر شريحة من تخفيضات الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة منفصلة في إنتاج الإمارات العربية المتحدة بلغت حوالي 2.5 مليون برميل يوميًا. وتظل الطبقة التالية من خفض الإنتاج بمقدار 1.65 مليون برميل يوميا سارية حتى نهاية عام 2026، فضلا عن تخفيضات أخرى بمقدار 2 مليون برميل يوميا من جانب المجموعة بأكملها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«النفط يتماسك» وسط تهديد عقوبات جديدة على الخام الروسي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 1%، أمس الاثنين، مقلصةً بعض خسائر الأسبوع الماضي، حيث عوضت احتمالات فرض المزيد من العقوبات على الخام الروسي بعد إضراب ليلي في أوكرانيا، زيادة الإنتاج المخطط لها من أوبك+.

ارتفع خام برنت 80 سنتًا، أو 1.2%، ليصل إلى 66.30 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 75 سنتًا، أو 1.2%، ليصل إلى 62.62 دولارًا للبرميل.

إلى ذلك انخفض كلا الخامين القياسيين بأكثر من 2% يوم الجمعة، حيث أضعف تقرير الوظائف الأمريكي الضعيف توقعات الطلب على الطاقة. وقد خسرا أكثر من 3% الأسبوع الماضي.

اتفقت أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالإضافة إلى روسيا وحلفاء آخرين، يوم الأحد على زيادة إنتاج النفط اعتبارًا من أكتوبر، في الوقت الذي تسعى فيه المملكة العربية السعودية، أكبر منتج في المنظمة، لاستعادة حصتها السوقية، مع إبطاء وتيرة الزيادات مقارنة بالأشهر السابقة.

تزيد أوبك+ إنتاجها منذ أبريل بعد سنوات من التخفيضات لدعم سوق النفط، إلا أن القرار الأخير جاء مفاجئًا في ظلّ تخمة نفطية محتملة تلوح في الأفق خلال أشهر الشتاء في نصف الكرة الشمالي.

سترفع ثمانية أعضاء في أوبك+ إنتاجهم اعتبارًا من أكتوبر بمقدار 137 ألف برميل يوميًا، وهو أقل بكثير من الزيادات الشهرية البالغة حوالي 555 ألف برميل يوميًا في سبتمبر وأغسطس، و411 ألف برميل يوميًا في يوليو ويونيو. وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع في شركة راكوتين للأوراق المالية: "ظهرت عمليات شراء لأن زيادة الإنتاج كانت أقل من المتوقع، في حين أن تلاشي آفاق السلام في الحرب الروسية الأوكرانية، والآراء القائلة بأن النفط الروسي لن يُغرق السوق، عزز الأسعار أيضًا".

وصرح الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يوم الأحد أن قادة أوروبيين سيزورون الولايات المتحدة يومي الاثنين والثلاثاء لمناقشة سبل حل الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وأضاف ترمب أنه "غير راضٍ" عن وضع الحرب، لكنه أعرب مجددًا عن ثقته في إمكانية تسويتها قريبًا.

وقال توشيتاكا تازاوا، المحلل في شركة فوجيتومي للأوراق المالية: "استمد سوق النفط دعمًا من الارتياح الذي أعقب الزيادة المتواضعة في إنتاج أوبك+، والتحسن الفني الذي أعقب انخفاض الأسبوع الماضي"، مضيفًا أن زيادة إنتاج أوبك+ كانت محسوبة منذ الأسبوع الماضي. وأضاف: "كما أن توقعات انخفاض المعروض نتيجة العقوبات الأمريكية الجديدة المحتملة على روسيا تدعم السوق".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي مذكرة صدرت نهاية الأسبوع، توقع بنك جولدمان ساكس فائضًا نفطيًا أكبر قليلاً في عام 2026، حيث تفوق الزيادات في إمدادات الأمريكتين تخفيض توقعات العرض الروسي وازدياد الطلب العالمي. وأبقت الوكالة على توقعاتها لسعر خام برنت، وخام غرب تكساس الوسيط دون تغيير لعام 2025 وتوقعت أن يبلغ متوسط سعره في عام 2026، مبلغ 56 دولارا، و52 دولارا للبرميل على التوالي، قائلة "إن المخاطر التي تهدد توقعاتنا للأسعار في الفترة 2026-2025 ذات جانبين ولكنها تميل بشكل متواضع إلى الاتجاه الصعودي".

في تطورات أسواق الطاقة، تسبب طرح حكومة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لوقود الإيثانول المخلوط، المعروف باسم إي20، في حالة من الذعر والارتباك في ثالث أكبر سوق للسيارات في العالم. يُعدّ وقود إي20 مزيجًا من البنزين بنسبة 20% من الإيثانول، وهو كحول يُنتج بشكل رئيس من قصب السكر وحبوب مثل الذرة والأرز، وقد طُرح في بعض محطات الوقود في أبريل 2023، ويُطرح في جميع أنحاء الهند منذ أبريل 2025، ليحل محل وقود الإيثانول بنسبة 10%، المعروف باسم إي10، والذي صُممت معظم السيارات لاستخدامه.

في الأسابيع الأخيرة، لم تعد أنواع الوقود القديمة مثل إي5 وإي10 متوفرة، مما لم يترك للمستهلكين خيارًا سوى شراء وقود إي20. وتقول الهند إن وقود إي20 يُقلل من واردات النفط، مما يُساعد على توفير 5 مليارات دولار من النقد الأجنبي هذا العام، وسيُضيف ما يقرب من 4.6 مليارات دولار إلى دخل المزارعين. ويُعتبر هذا الوقود أيضًا أقل تلويثًا.

وتُعدّ البرازيل والولايات المتحدة من بين الأسواق الرئيسة الأخرى التي تُشجّع على استخدام الوقود المُخلوط بالإيثانول. لكن هذه الدول - على عكس الهند - تُقدّم مزيجًا مُتعددًا من الوقود في محطاتها، مما يُتيح للمستهلكين خياراتٍ مُختلفة.

ويشعر سائقو السيارات الهنود بالقلق من عدم وجود خيار وقود آخر في محطات الوقود البالغ عددها 90 ألف محطة في البلاد، وكيف يُمكن أن يؤثر الإيثان (إي20) على أداء سياراتهم ودراجاتهم النارية القديمة.

تُشير العديد من أدلة استخدام السيارات إلى الإيثان (إي5) أو الإيثان (إي10) فقط كوقودين مسموح باستخدامهما، مما يزيد من الالتباس - على الرغم من أن إحدى مجموعات صناعة السيارات، وليس شركات صناعة السيارات مباشرةً، قد أكدت أنه سيتم الوفاء بالضمانات ومطالبات التأمين.

وتقول الحكومة إن المخاوف لا أساس لها من الصحة، وأن الإيثان (إي20) هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا. قد تحتاج المركبات القديمة إلى استبدال بعض القطع المطاطية والحشيات، لكن الحكومة تقول إنها "عملية بسيطة". وقد أيد قطاع صناعة السيارات موقف الحكومة إلى حد كبير.

وأعلن الأسبوع الماضي أنه وفقًا للاختبارات المعملية، تنخفض كفاءة استهلاك الوقود بنسبة 2-4% مع استخدام (إي20) - وهي نسبة أعلى في ظروف التشغيل الحقيقية وفي المركبات القديمة، لكنه وصفه بأنه وقود آمن. يمثل هذا تغييرًا جذريًا عن موقف القطاع الراسخ بشأن إي20.

في عام 2020، قالت جمعية مصنعي السيارات الهندية إن الحكومة يجب أن توفر إي10 إلى جانب إي20 لضمان "التشغيل الآمن" للمركبات، مضيفةً أن تغيير القطع في المركبات القديمة "مهمة شاقة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الصين تعزز تجارة الغاز المسال مع روسيا في اختبار لموقف ترمب

الاقتصادية

تتجه الصين فيما يبدو لإنشاء نظام لاستيراد شحنات منتظمة من الغاز الطبيعي المُسال من مشروع روسي خاضع للعقوبات أميركية، في خطوة ستختبر استعداد إدارة دونالد ترمب لفرض عقوبات على بكين في إطار محاولاتها لتقليص إيرادات موسكو من الطاقة.

بعدما استقبلت الصين أول شحنة غاز مُسال خارجية من مشروع "أركتيك إل إن جي 2" (Arctic LNG 2) الروسي أواخر أغسطس، باتت تتلقى مزيداً من الغاز الروسي الخاضع للعقوبات، وخصصت ميناء بيهاي في جنوب البلاد لاستلام الشحنات، وفقاً لأشخاص مطلعين.

وباختيارها ميناءً محدود الانكشاف دولياً، من المتوقع أن تتمكن بكين من حماية قطاع الغاز لديها عموماً من أي رد انتقامي.

تجار الصين يعزفون عن ميناء استقبال الغاز الروسي

تتم المشتريات أيضاً عبر شركة مغمورة لإخفاء هوية المستهلك النهائي الفعلي، بحسب الأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لحساسية الموضوع.

في غضون ذلك، يعيد المستوردون الصينيون، ومن بينهم "سينوك" المملوكة للدولة، توجيه عمليات التسليم المعتادة بعيداً عن بيهاي، لتجنب الارتباط بهذه التجارة وتفادي الصدام مع الولايات المتحدة، أكبر دولة مصدرة للغاز المُسال في العالم، كما يتحاشى عدد من التجار الأجانب الميناء للسبب نفسه، وفقاً للمطلعين.

الصين تواصل تلقي شحنات الغاز من روسيا

وصلت الشحنة الأولى من "أركتيك 2" إلى الصين قبيل لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنظيره الصيني، واعتُبرت على نطاق واسع بمثابة بادرة رمزية. وبمواصلة استلام الشحنات، تبعث بكين برسالة قوية، كما تخاطر بأن تجد نفسها عالقة في جهود واشنطن الرامية للضغط على موسكو بسبب الحرب في أوكرانيا.

وفي حين استهدفت إدارة ترمب الهند بسبب تجارتها النفطية مع روسيا، نجت الصين من انتقادات أو عقوبات اقتصادية مشابهة حتى الآن.

يُتوقع أن تصل شحنة وقود ثالثة من مشروع "أركتيك 2" إلى جنوب الصين في أقرب موعد يوم الإثنين، بحسب بيانات تتبع السفن التي جمعتها "بلومبرغ"، التي تُظهر أن هناك ما لا يقل عن أربع سفن أخرى في الطريق.

عقوبات أمريكية تعرقل مشروع "أركتيك 2"

واجه المشروع الروسي تحديات في إيجاد مشترين منذ العقوبات التي فرضتها عليه إدارة الرئيس السابق جو بايدن عام 2023، في إجراء يهدف إلى تضييق الخناق على إيرادات روسيا من صادرات الطاقة. ورغم أن المنشأة بدأت تصدير الغاز المُسال العام الماضي عبر سفن أسطول الظل، فلم تنجح في تسليم أي شحنات إلى أي ميناء أجنبي إلا الشحنة المُصدّرة إلى الصين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لم تعلق إدارة ترمب رسمياً على الشحنات، في تناقض واضح مع موقف إدارة بايدن، التي سارعت إلى فرض عقوبات على شركات وسفن بدا أنها تساعد في تصدير الوقود من "أركتيك 2". ولطالما خشيت الشركات الصينية تحدي الولايات المتحدة، إذ يرتبط عدد كبير منها بعقود طويلة الأجل مع منشآت تصدير أمريكية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل يفرض «الأوروبي» عقوبات على الصين لشرائها نفط روسيا ؟

عكاظ

يبحث الاتحاد الأوروبي إمكانية فرض عقوبات على الصين ودول ثالثة لشرائها النفط والغاز من روسيا، حسبما ذكرت صحيفة «فاينانشال تايمز».

وطبقاً للصحيفة، فإن مسؤولي ودبلوماسي الاتحاد الأوروبي بدأوا المشاورات في 7 سبتمبر الجاري بشأن إدراج مثل هذه القيود في حزمة العقوبات الجديدة. ووفقاً لما أفادت به ثلاثة مصادر للصحيفة، خلال المناقشات الأولية، أثيرت مسألة العقوبات الثانوية المحتملة ضد الصين مراراً.

وأوضحت «فاينانشال تايمز» أنه من المقرر أن يصل وفد من ممثلي الاتحاد الأوروبي إلى واشنطن لمناقشة العقوبات ضد روسيا مع مسؤولي وزارة الخزانة الأمريكية.

وبحسب الصحيفة، بدأت بروكسل مشاورات مع سفراء الاتحاد الأوروبي حول القيود الجديدة ضد موسكو، على أن يُقدَّم المقترح رسميًا خلال الأيام القادمة.

مقترح رسمي

يذكر أن الاتحاد الأوروبي يدرس فرض عقوبات جديدة على روسيا، تشمل 6 بنوك روسية وشركات طاقة، بحسب وكالة «بلومبيرغ».

وذكرت صحيفة «بوليتيكو» الأوروبية، نقلًا عن دبلوماسيين أوروبيين اثنين، أن المفوضية الأوروبية قد تقدم مقترحًا رسميًا بشأن الحزمة الـ19 من العقوبات ضد روسيا في نهاية هذا الأسبوع.

وكانت روسيا قد أكدت مرارًا عدم قانونية العقوبات الأحادية الجانب المفروضة عليها، مشيرةً إلى أنها تلحق الضرر بالجهات التي تفرضها.

واتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الدول الأوروبية بمواصلة شراء النفط الروسي في ظل الحرب في أوكرانيا، وفقاً لعدة تقارير إعلامية صدرت أخيراً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عقوبات جديدة على روسيا.. أوروبا تستهدف النفط وأسطول الظل

عكاظ

محمد صديق (القاهرة)

يواصل الاتحاد الأوروبي تصعيد الضغوط الاقتصادية على روسيا مع إعداد الحزمة 19 من العقوبات، في ظل تنسيق وثيق مع الولايات المتحدة، وفقاً لما أعلنه رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا اليوم (الإثنين).

وتأتي هذه الخطوة بعد خيبات أمل سابقة هذا العام، إذ أعاقت محادثات السلام المنفردة التي قادها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ويعبر المسؤولون الأوروبيون عن تفاؤلهم بتحسين التنسيق مع واشنطن لتعزيز فعالية العقوبات.

وتشمل الحزمة الجديدة، التي تجري صياغتها حالياً، إجراءات صارمة تهدف إلى تقويض الاقتصاد الروسي، الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

ومن المتوقع أن تتضمن قائمة موسعة من الشركات الصينية التي تُتهم بمساعدة روسيا على التهرب من العقوبات، إضافة إلى البنوك الروسية وسفن الأسطول الروسي «الظل» المستخدم لنقل النفط بطرق غير مشروعة. كما ستشمل حظراً على المعاملات المتعلقة بالنفط الروسي، وهو قطاع يشكل نحو 40% من صادرات روسيا، إذ حققت موسكو أكثر من 900 مليار يورو من مبيعات الوقود الأحفوري منذ بدء الحرب في أوكرانيا عام 2022.

وعلى عكس الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا، لم تنضم الولايات المتحدة إلى قرار مجموعة السبع (G7) بخفض سقف سعر النفط الروسي إلى 47.60 دولار للبرميل قبل فرض العقوبات، مما يعكس تبايناً في السياسات بين الحلفاء الغربيين.

وفي سياق متصل، أعلن ترمب فرض تعريفات جمركية صارمة على الواردات الأمريكية من الهند، جزئياً، بسبب مشترياتها الكبيرة من الطاقة الروسية، مما يشير إلى نهج أمريكي منفصل للضغط على الدول التي تتعامل مع روسيا.

ووفقاً لتقرير صادر عن «رويترز»، أكد الكرملين اليوم (الإثنين)، أن أي عقوبات لن تجبر روسيا على تغيير سياستها، مشدداً على استمرارها في تحدي الضغوط الدولية.

وتأتي هذه التطورات في وقت يستعد فيه مبعوث الاتحاد الأوروبي للعقوبات ديفيد أوسوليفان لإجراء محادثات في واشنطن مع نظرائه الأمريكيين لضمان التنسيق الفعال. وأكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، في تصريحات سابقة في 17 أغسطس 2025، أن الاتحاد الأوروبي سيواصل الضغط الاقتصادي على روسيا طالما استمرت الحرب في أوكرانيا، مشيرة إلى أن الحزمة 19 ستُكشف في وقت مبكر من سبتمبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتُعد هذه العقوبات جزءاً من إستراتيجية أوسع لتجفيف مصادر تمويل الحرب الروسية، مع التركيز على تقليص إيرادات النفط التي تُعتبر شريان الحياة للاقتصاد الروسي.

ويواجه الاتحاد الأوروبي تحديات في ضمان فعالية العقوبات، إذ نجحت روسيا في تحويل صادراتها النفطية إلى دول مثل الهند والصين وتركيا وإسرائيل، مما يقلل من تأثير القيود الأوروبية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أوبك بلس» يُلزم الدول المتجاوزة بتعويض الإنتاج الزائد

الشرق الأوسط

أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في بيان لها أن الدول الأعضاء في تحالف «أوبك بلس» التي أعلنت عن تخفيضات طوعية في إنتاج النفط لكنها تجاوزت حصص الإنتاج المتفق عليها، ستضطر إلى تعويض الفرق عن طريق خفض الإنتاج بمقدار 4.779 مليون برميل يومياً بحلول يوليو (تموز) 2026.

ووفقاً للجدول الزمني المعدل، يتعين على كازاخستان تعويض 2.63 مليون برميل يومياً، أي ما يزيد على نصف إجمالي حجم الإنتاج الزائد، مع تمديد فترة التعويض حتى يونيو (حزيران) 2026.

ويجب أن يتم الجزء الأكبر من تخفيضات الإنتاج في النصف الأول من عام 2026، حيث سيتم خفض الإنتاج إلى 100 ألف برميل يومياً في يناير (كانون الثاني)، و300 ألف برميل يومياً في فبراير (شباط)، و450 ألف برميل يومياً في مارس (آذار)، و490 ألف برميل يومياً في أبريل (نيسان)، و550 ألف برميل يومياً في مايو (أيار)، و650 ألف برميل يومياً في يونيو.

أما حتى نهاية عام 2025، فسيتم خفض إنتاج النفط في كازاخستان بمقدار 35-10 ألف برميل يومياً شهرياً.

وسيتعين على العراق إجراء ثاني أكبر تخفيض، حيث سيخفض إنتاجه من النفط بمجموع 1.4 مليون برميل يومياً بحلول نهاية يونيو 2026. وعلى عكس كازاخستان، سيقوم العراق بتخفيضات منتظمة قدرها 130-122 ألف برميل يومياً شهرياً.

أما روسيا فقد وافقت على تعويض 311 ألف برميل يومياً بحلول نهاية العام الجاري، وذلك من خلال خفض الإنتاج بمقدار 85 ألف برميل يومياً في كل من أغسطس (آب) وسبتمبر (أيلول)، و70 ألف برميل يومياً في أكتوبر (تشرين الأول)، و65 ألف برميل يومياً في نوفمبر (تشرين الثاني)، و6 آلاف برميل يومياً في ديسمبر (كانون الأول).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصر: إضافة 50 مليون قدم مكعبة يومياً من الغاز من بئر جديدة بالصحراء الغربية

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة البترول المصرية نجاح شركة «خالدة» للبترول في وضع 50 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً على خريطة الإنتاج.

وأوضحت الوزارة، في بيان صحافي، الاثنين، حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن شركة «خالدة» للبترول «بدأت في إنتاج الغاز من البئر الجديدة جنوب (NUT-1) بالصحراء الغربية بمعدل 50 مليون قدم مكعبة غاز يومياً».

وقال البيان إن «بدء إنتاج البئر يأتي نتيجة تشجيع الشركاء الأجانب على التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، ونتيجة مباشرة أيضاً لنجاح تطبيق تقنية حديثة في حقول (خالدة) للتسجيل اللحظي للضغط والحرارة داخل الخزان، التي جرى تنفيذها خلال الأسابيع القليلة الماضية، وأسهمت في الحصول على بيانات لحظية من قاع البئر لإدارة الإنتاج المستمرة إلى جانب تحسين الإنتاج الحقلي».

تجدر الإشارة إلى أن شركة «أباتشي» الأميركية شريك استراتيجي في حقول شركة «خالدة» للبترول المصرية بالصحراء الغربية، وخلال أقل من عام من توقيع اتفاق مشترك لتحفيز الاستثمار بينهما في إنتاج الغاز تم إضافة أكثر من 200 مليون قدم مكعبة يومياً إلى إنتاج مصر من الغاز من حقول «خالدة» وحدها.

ويعادل هذا الإنتاج الإضافي ما يصل إلى شحنتين من واردات الغاز الطبيعي المُسال شهرياً، بما يدعم توجه الوزارة نحو خفض الفاتورة الاستيرادية من الغاز الطبيعي من خلال زيادة الإنتاج المحلي.

خمس آبار جديدة

في بيان منفصل، قالت وزارة البترول المصرية إن وزير البترول كريم بدوي شهد في مقر شركة «بي بي» في لندن، توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وشركة «بي بي» البريطانية، وذلك بهدف تقييم فرص تنفيذ برنامج لحفر خمس آبار استكشافية في أعماق تتراوح بين 300 و1500 متر بالبحر المتوسط.

يستهدف برنامج الحفر تسريع تنمية وإنتاج احتياطات الغاز الطبيعي من خلال الاستفادة من البنية التحتية القائمة بمنطقة غرب دلتا النيل، على أن تبدأ عمليات الحفر العام المقبل، مع إمكانية ربط الاكتشافات الجديدة بالتسهيلات القائمة عقب تقييم نتائج الحفر والموارد المحتملة.

وعقب التوقيع، أكد الوزير أن الاتفاق مع شركة «بي بي» يعكس قوة الشراكة الممتدة لأكثر من ستة عقود، مشيراً إلى النجاحات التي حققتها الشركة مؤخراً في البحر المتوسط بمصر.

من جانبه صرح ويليام لين، النائب التنفيذي لرئيس «بي بي» للغاز والطاقة منخفضة الكربون، بأن هذا الاتفاق يجدد التزامنا بدعم الاستثمارات في قطاع الغاز بمصر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقـال: «نعمـل علـى تعظيـم الاسـتفادة مـن خبرات (بي بي) التكنولوجية للبناء على الزخم الذي تحقق مؤخراً في أنشطة الاستكشـاف والتطويـر، مـن أجـل إضافـة مـوارد غـاز جديـدة وتسريـع الإنتـاج بمـا يخـدم البـلاد ويحقـق قيمـة لأعمالنـا».

يـأتي هـذا الاتفـاق عقـب نجاحـات «بي بي» الاستكشـافية الأخيرة في مصر، وتحقيق اكتشـافين في بئر الغاز «فيوم - 5» وبئر الاستكشـاف «الكينـج - 2» ضمـن مشروع غـرب دلتـا النيـل.

الجزائر وروسيا تؤكدان التزامهما باستقرار سوق الطاقة ضمن تحالف «أوبك بلس»

الشرق الأوسط

ذكرت وزارة الطاقة الجزائرية، الاثنين، أن الجزائر وروسيا أكدتا التزامهما بالمساهمة في استقرار سوق النفط والغاز في إطار تحالف «أوبك بلس».

وأوضحت الوزارة، في بيان، أن الطرفين رحبا بـ«مستوى الحوار والتنسيق القائم بين البلدين في مختلف المحافل الدولية، خاصة في إطار (أوبك بلس)، و(منتدى الدول المصدرة للغاز)»، مؤكدَين «التزامهما المشترك بالمساهمة في استقرار أسواق النفط والغاز العالمية».

يضم «أوبك بلس» الدول الأعضاء في «منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)» ومنتجين من خارجها بقيادة روسيا. واتفقت 8 دول في تحالف «أوبك بلس» على زيادة إنتاج النفط بنحو 137 ألف برميل يومياً، بدءاً من شهر أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، وذلك «في ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة والأساسيات الجيدة الحالية للسوق، التي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط».

والدول الـ8 هي: السعودية وروسيا والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان.

وأوضحت وزارة الطاقة الجزائرية أن وزير الطاقة، محمد عرقاب، التقى نائب وزير الطاقة الروسي، رومان مارشافين، وأكدا «التزامهما بتقوية الشراكة الطاقوية عبر دراسة مختلف الفرص المتاحة، لا سيما في مجالات المحروقات وتطوير الحقول وصناعة النفط والغاز بالجزائر».

وأكد مارشافين على «اهتمام المؤسسات والشركات الروسية بالاستثمار في السوق الجزائرية، لا سيما من خلال دعم التعاون بين (سوناطراك) و(غازبروم)».

جاء ذلك على هامش فعاليات النسخة الرابعة من «المعرض الأفريقي للتجارة البينية 2025» بالعاصمة الجزائرية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزير الطاقة السوري يبحث مع نظيره القطري آفاق التعاون في قطاعي النفط والغاز

الشرق الأوسط

بحث وزير الطاقة السوري، محمد البشير، مع وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة، سعد بن شريدة الكعبي، سبُل تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة، خصوصاً في قطاعي النفط والغاز.

وناقش الجانبان، وفق بيان نقلته «الوكالة العربية السورية للأنباء»، خلال اللقاء في العاصمة القطرية الدوحة، يوم الاثنين، «إمكانات تبادل الخبرات الفنية والهندسية، والاستفادة من التجارب الناجحة في تطوير مشروعات البنى التحتية للطاقة، خصوصاً تجربة شركة (قطر للطاقة)».

كما تطرق اللقاء إلى آفاق الاستثمار المشترك في المشروعات المستقبلية، و«سبُل دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في سوريا، بما يسهم في تحقيق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين».

وأكد الوزيران «أهمية استمرار التشاور والتنسيق، بما يعزز فرص التعاون العملي ويواكب التطور في مجالات الطاقة المختلفة».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

كازاخستان تؤكد التزامها باتفاق «أوبك بلس»... وتسعى لتعويض فائض الإنتاج

قال وزير الطاقة الكازاخستاني إرلان أكينجينوف، إن كازاخستان ملتزمة بموجب اتفاقات «أوبك بلس» بشأن الإنتاج، وتسعى جاهدةً لتعويض فائض إنتاجها النفطي، حسبما أفادت وكالة «إنترفاكس».

وطالما تجاوز البلد الواقع في وسط آسيا باستمرار الحصص التي حددتها «أوبك بلس»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين آخرين أبرزهم روسيا، مما أثار غضب بعض أعضاء المجموعة.

وارتفع إنتاج كازاخستان من النفط في النصف الأول من العام الجاري، بنحو 11.6 في المائة إلى 49.9 مليون طن مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لمسؤولين.

وارتفعت حصة كازاخستان في «أوبك بلس» إلى 1.556 مليون برميل يومياً في أكتوبر (تشرين الأول) من 1.514 مليون برميل يومياً في يوليو (تموز). ولا يشمل هذا إنتاج مكثفات الغاز.

واتفقت ثمانية أعضاء في «أوبك بلس»، الأحد، على زيادة إنتاج النفط بمقدار 137 ألف برميل يومياً في أكتوبر. والدول الثماني هي: السعودية وروسيا والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«غولدمان ساكس» يتوقع فائضاً نفطياً أكبر قليلاً في 2026

الشرق الأوسط

توقع «غولدمان ساكس» فائضاً نفطياً أكبر قليلاً في 2026، إذ تطغى الزيادات في الإمدادات من الأميركتين على حجم الفاقد المتوقع من المعروض الروسي والزيادة في الطلب العالمي.

وأبقى بنك الاستثمار الأميركي على توقعاته لمتوسط سعر برنت وغرب تكساس الوسيط، دون تغيير في 2025، وتوقع أن يكون متوسط السعر في 2026 ما بين 56 و52 دولاراً للبرميل لكل منهما على التوالي.

وقال: «المخاطر التي تهدد توقعاتنا لأسعار 2025 و2026 متباينة، لكنها تميل إلى الارتفاع بشكل طفيف».

واتفقت «أوبك بلس» التي تضم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا وحلفاء آخرين، يوم الأحد على زيادة إنتاج النفط بداية من أكتوبر (تشرين الأول).

وقال «غولدمان ساكس» إن قرار المجموعة البدء تدريجياً في التراجع عن التخفيضات البالغة 1.65 مليون برميل يومياً راجع على الأرجح إلى أن المخزونات التجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تزال منخفضة.

وأضاف: «رغم أنه من الوارد التراجع عن التخفيضات البالغة 1.65 مليون برميل يومياً بشكل كامل، نفترض أن المجموعة ستستغل مرونتها لوقف الزيادات في الحصص مؤقتاً بدءا من يناير (كانون الثاني) 2026 على افتراض أن المخزونات التجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستبدأ في الارتفاع بشكل ملحوظ في الربع الأخير من 2025».

وتابع: «على الرغم من رفع توقعاتنا للفائض في 2026 إلى 1.9 مليون برميل يومياً (مقابل 1.7 مليون برميل يومياً سابقاً)، نفترض أن تسارع نمو المخزونات التجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيكون طفيفاً في الربعين الأخيرين من 2025 و2026».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واردات الصين من النفط ترتفع 4.9 في المائة خلال أغسطس

الشرق الأوسط

ارتفعت واردات الصين من النفط الخام بنسبة 0.8 في المائة، خلال أغسطس (آب) الماضي، على أساس سنوي، إذ أبقت المصافي المملوكة للدولة والمستقلة على معدلات تشغيل عالية.

وأفادت بيانات من الإدارة العامة للجمارك بأن أكبر مستورد للنفط الخام في العالم استورد 49.49 مليون طن من النفط الخام في أغسطس؛ أيْ ما يعادل 11.65 مليون برميل يومياً.

وتشير البيانات إلى أن الواردات زادت بنسبة 4.9 في المائة عن 47.20 مليون طن في الشهر السابق.

وأظهرت بيانات الجمارك أن إجمالي واردات النفط الخام، في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى أغسطس، بلغ 376.05 مليون طن، أو 11.3 مليون برميل يومياً، بزيادة 2.5 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

كما أظهرت البيانات ارتفاع صادرات الصين من الوقود المكرَّر بنسبة 8.4 في المائة، خلال أغسطس، إلى 5.33 مليون طن على أساس سنوي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ألمانيا: استهلاك الفحم في إنتاج الكهرباء يرتفع خلال النصف الأول بشكل ملحوظ

الشرق الأوسط

سجل إنتاج الكهرباء المولَّدة من الفحم في ألمانيا زيادة ملحوظة، خلال النصف الأول من العام الحالي.

ووفقاً لبيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الاتحادي، يوم الاثنين، في فيسبادن، ارتفعت حصة الفحم من إجمالي إنتاج الكهرباء في ألمانيا إلى 22.7 في المائة، خلال النصف الأول من هذا العام، مقابل 20.9 في المائة جرى تسجيلها في الفترة نفسها من 2024.

كما ارتفعت حصة الغاز الطبيعي بمقدار 1.7 نقطة مئوية لتصل إلى 16.2 في المائة.

وبوجه عام، ارتفعت حصة مصادر الطاقة التقليدية في إنتاج الكهرباء بمقدار 3.8 نقطة مئوية لتبلغ 42.2 في المائة، مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي.

ورافق ذلك نمو في إجمالي إنتاج الكهرباء المولَّدة من مصادر تقليدية بنسبة 10.1 في المائة ليصل إلى 93.2 مليار كيلووات/ساعة.

في المقابل، تراجعت حصة مصادر الطاقة المتجددة بالنسبة نفسها، لتسجل 57.8 في المائة. يُشار إلى أن الإطار القانوني في ألمانيا يستهدف رفع هذه الحصة إلى 80 في المائة، بحلول عام 2030.

وكان العامل الرئيسي وراء انخفاض حصة الطاقة المتجددة هو تراجع طاقة الرياح، مقارنة بالعام الماضي، حيث هبط إنتاجها بنسبة 18.1 في المائة ليصل إلى 60.2 مليار كيلووات/ساعة. في المقابل، حققت مصادر متجددة أخرى، مثل الطاقة الكهروضوئية، زيادات ملحوظة، حيث ارتفع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بنسبة 27.9 في المائة.

ورغم هذا التراجع، احتفظت طاقة الرياح بموقعها كأكبر مصدر لتوليد للكهرباء في ألمانيا، متقدمة على الفحم، بحصة بلغت 27.2 في المائة من إجمالي الإنتاج. أما الطاقة الكهروضوئية فشكلت 17.8 في المائة.

وبلغ إجمالي الكهرباء، التي جرى إنتاجها وتزويد الشبكة بها في ألمانيا، خلال النصف الأول من هذا العام، 220.9 مليار كيلووات/ساعة، بارتفاع طفيف نسبته 0.3 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ونظراً لأن واردات الكهرباء تجاوزت الصادرات بمقدار 8.3 مليار كيلووات/ساعة، فقد بلغ إجمالي الكهرباء المتاحة والمستهلَكة داخل ألمانيا 229.2 مليار كيلووات/ساعة، بزيادة قدرها 0.4 في المائة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"ترافيغورا": الهند تتجه للتفوق على الصين في الطلب على النفط

اقتصاد الشرق

يُتوقع أن يتجاوز نمو الطلب على النفط في الهند الارتفاعات الأساسية في الصين هذا العام، بحسب "ترافيغورا غروب" (Trafigura Group).

قال كبير الاقتصاديين لدى "ترافيغورا"، سعد رحيم، في مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للنفط والغاز (APPEC)، الذي تنظمه "إس آند بي غلوبال كومموديتي إنسايتس"، الإثنين: "لدينا تفاؤل تجاه الطلب في الهند، إذ يُتوقع هذا العام ارتفاع الطلب في الهند مقارنةً بالصين، عند استثناء مراكمة الاحتياطيات الاستراتيجية".

تشكل الصين والهند، أكبر دولتين استيراداً للنفط في المنطقة، قوتين دافعتين رئيسيتين لنمو الطلب، في ظل تعامل المنتجين والتجار مع تبعات التحولات الاقتصادية، فضلاً عن انتشار الطاقة المتجددة. وبينما يأتي نمو الطلب في الهند مدفوعاً بالتوسع الحضري وارتفاع الدخل، تواجه الصين تباطؤاً في نمو استهلاك الخام، باستثناء قطاع البتروكيماويات.

زيادة استهلاك الصين

رغم ذلك، فإن إجمالي نمو الاستهلاك في الصين هذا العام نال دفعة من الزيادة المستمرة في المخزونات، التجارية والاستراتيجية على حد سواء. وساعدت هذه الزيادة في دعم أسعار النفط العالمية رغم إعادة تحالف "أوبك+" الطاقة الإنتاجية المتوقفة بوتيرة أسرع، بما يشمل التخفيف الإضافي لقيود الإنتاج، الذي أقره التحالف خلال نهاية الأسبوع.

أشار فريدريك لاسير، المدير العالمي للبحوث والتحليلات لدى "غانفور غروب" (Gunvor Group)، خلال الجلسة النقاشية نفسها، إلى أن تخزين نحو 200 ألف برميل يومياً خلال الشهور الماضية أسهم في دعم الطلب، وتتضح مراكمة المخزونات في مواصلة الصين الاستيراد طوال موسم صيانة مصافي التكرير.

وأضاف لاسير: "في الوقت الحالي، ترغب الصين في مواصلة التخزين وزيادة احتياطيات النفط الاستراتيجية"، ورغم ذلك، يُستبعد أن تتمكن من مواصلة مراكمة هذه الاحتياطيات على المدى الطويل، وقد تعجز عن استيعاب كل الفائض المرتقب في السوق.

فائض تدفقات النفط

أضاف رحيم أنه مع بداية العام المقبل، ستتراجع المحفزات الواضحة للطلب العالمي، رغم تدفق مزيد من الإمدادات إلى السوق، ما يجعل توقع كيفية استيعاب فائض تدفقات النفط أكثر صعوبة.

وتساءل: "هل هناك طلب كافٍ لاستيعاب هذا الفائض؟"، وتابع: "نتحدث عن نمو الطلب العام المقبل بأدنى قليلاً من مليون برميل يومياً، وما لم نتحدث عن زيادة هذا الرقم بنحو الضعف في جانب الطلب وحده، فإن توقع ما سيحدث في غاية الصعوبة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصافي الهند الحكومية تسعى لاستئناف تدفقات النفط الروسي

اقتصاد الشرق

تسعى شركات تكرير النفط الحكومية في الهند إلى استئناف كامل وارداتها من الخام الروسي المخفض السعر، في تحدٍّ للضغوط الأميركية، لكن الخطط تعثرت نتيجة قلة الشحنات، بحسب أشخاص مطلعين على الأمر.

تتلقى شركات التكرير في الهند، الدولة الواقعة في جنوب آسيا، عدداً أقل من العروض للشحنات الروسية للتحميل في أكتوبر، وفقاً للمطلعين الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لحساسية التجارة. وقد غيرت موسكو وجهة الإمدادات إلى الصين.

كما يواجه النفط الروسي منافسة متزايدة من دول أخرى، بحسب المطلعين.

أميركا تضغط على روسيا عبر الهند

تركز سوق النفط العالمية على أنماط شراء مصافي التكرير الهندية بعدما سعت واشنطن إلى الضغط على الشحنات القادمة من روسيا برفع الرسوم الجمركية الأميركية على معظم واردات الهند إلى مستويات عقابية، وقوبلت المبادرة بمعارضة شديدة من نيودلهي. وبينما يستمر تطبيق هذه الرسوم، خففت إدارة دونالد ترمب من حدة خطابها في الأيام الماضية.

في الوقت نفسه، يسعى تجار الخام أيضاً إلى تقييم تداعيات قرار تحالف "أوبك+" في نهاية الأسبوع بتخفيف قيود الإنتاج بشكل أكبر، ما يعني أن لدى عدة دول منتجة داخل المنظمة، بما في ذلك كبرى الدول المصدرة في الشرق الأوسط، مجالاً أكبر لتوفير الصادرات، إلى جانب روسيا.

لم ترد شركات التكرير الحكومية الهندية الأربع- "إنديان أويل"، "بهارات بتروليوم" (Bharat Petroleum)، و"هندوستان بتروليوم"، و"مانغلور ريفاينري آند بتروكيمكالز" (Manga-lore Refinery and Petrochemicals)- مباشرةً على طلبات للتعليق أُرسلت عبر البريد الإلكتروني.

الهند لم تتوقف عن استيراد النفط من روسيا

قال المدير المالي في "إنديان أويل"، أنوج جاين، "لم نتوقف قط عن شراء النفط الروسي". وجاء تصريح جاين على هامش مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للنفط والغاز (APPEC) الذي تقيمه "إس آند بي غلوبال كومموديتي إنسايتس" في سنغافورة الإثنين.

وأضاف جاين: "نواصل الاستيراد اعتماداً على الجدوى الاقتصادية"، وأن الخصم الفعلي على سعر النفط الروسي يتراوح ما بين دولارين و3 دولارات عن سعر خام دبي المرجعي في الفترة الحالية.

صرّحت وزيرة المالية الهندية نيرمالا سيتارامان الجمعة أن البلاد ستواصل استيراد النفط من روسيا، مؤكدة عزم الحكومة على تحدي الضغط الأميركي. كما فنّد وزير النفط هارديب بوري في وقت سابق الموقف الأميركي من واردات النفط من روسيا في مقال صحفي حاد اللهجة.

تراجع واردات الهند من النفط الروسي

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجعت واردات الهند من النفط الروسي المنقول بحراً خلال الأسابيع الأربعة المنتهية في 31 أغسطس إلى 1.3 مليون برميل يومياً، مقابل 1.97 مليون برميل يومياً في مارس، بينما عوضت الصين الفجوة، بحسب بيانات تتبع السفن التي جمعتها "بلومبرغ".

قال رئيس مجلس الإدارة الفخري لشركة "إف جي إي نيكسانت إي سي إيه" (FGE NexantECA)، فريدون فشاركي، لتلفزيون "بلومبرغ" الإثنين إنه يُحتمل أن تتراجع واردات نيودلهي من موسكو الشهر المقبل بمقدار ربع مليون برميل يومياً، وأن ذروة شراء الهند قد انتهت.

عقوبات جديدة على روسيا

تهدف الرسوم الجمركية الأميركية على الهند إلى زيادة الضغط على موسكو لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وناقشت واشنطن وأوروبا فرض عقوبات جديدة ورسوم جمركية ثانوية على روسيا، على أمل أن يؤدي ذلك إلى حدوث "انهيار" اقتصادي يدفع فلاديمير بوتين إلى محادثات السلام، وفق تصريحات أدلى بها وزير الخزانة الأميركية سكوت بيسنت خلال نهاية الأسبوع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ما توقعات بيوت الخبرة لأسعار النفط بعد زيادة "أوبك+" الإنتاج مجدداً؟

اقتصاد الشرق

توقعت بيوت خبرة عالمية تراجع أسعار النفط بنهاية العام الحالي وبداية العام المقبل، بعد قرار "أوبك+" برفع الإنتاج مجدداً لكن بوتيرة أقل من الزيادات السابقة التي بدأها التحالف منذ أبريل الماضي، في تحول استراتيجي عن نهجه خلال السنوات الماضية.

لم تتأثر أسعار النفط كثيراً منذ بداية تعزيز إنتاج "أوبك+"، والأسعار متراجعة بنحو 12% منذ بداية العام، تزامناً مع زيادة المعروض من التحالف وفي الوقت الذي يعزز فيه المنتجون من خارجه إمداداتهم، فيما تزيد المخاوف بشأن الطلب مع فرض إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب موجة من الرسوم الجمركية.

احتمال انخفاض النفط إلى 60 دولاراً

قال فريدون فيشاراكي، رئيس مجلس الإدارة الفخري لشركة "إف جي إي نيكسانت إي سي إيه" (FGE Nexan-tECA)، لتلفزيون "بلومبرغ"، إن قرار أوبك+ برفع الإنتاج ربما كان أكثر تواضعاً من المتوقع، لكن أسعار النفط قد تنخفض إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل حتى نهاية العام وبداية عام 2026.

أعلن ثمانية أعضاء في التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون مستقلون من بينهم روسيا عن زيادة الإنتاج بواقع 137 ألف برميل يومياً في أكتوبر، ليبدأ بذلك التحرر من شريحة تخفيضات بنحو 1.65 مليون برميل يومياً، كان من المقرر أن تظل سارية حتى نهاية العام المقبل، في ظل استقرار توقعات الاقتصاد العالمي وأساسيات السوق الجيدة في الوقت الراهن، والتي تظهر في انخفاض مخزونات النفط، بحسب بيان التكتل أمس الأحد.

وقال فيشاراكي: "أعتقد أن انخفاض الأسعار إلى ما دون 60 دولاراً في الربع الأول من العام المقبل أمر وارد، ومن المؤكد أن وصولها إلى منتصف نطاق 50 دولاراً (54 إلى 56 دولاراً) ممكن، وسيكون لذلك تأثير كبير على إنتاج النفط الصخري الأميركي. لذا، سيقل العرض، مما سيعزز الأسعار أيضاً". وأضاف "لم نرَ التأثير الحقيقي لهذا التراجع عن تخفيضات (أوبك+) حتى الآن".

غولدمان ساكس يبقي على الأسعار دون تغيير

من جانبه، أبقى "غولدمان ساكس" على توقعاته لسعر خام القياس العالمي برنت وخام غرب تكساس الوسيط دون تغيير في 2025، وتوقع أن يبلغ متوسط سعر الخامين في العام المقبل 56 و52 دولاراً للبرميل على الترتيب.

ويتوقع بنك الاستثمار الأميركي بحسب مذكرة بحثية اطلعت عليها "الشرق" فائضاً نفطياً أكبر بقليل في 2026، إذ تتفوق التوقعات برفع الإنتاج من الأميركتين على تقديرات بتخفيض الإمدادات من روسيا وتحسن في الطلب العالمي على الخام.

أثبتت السوق عموماً مرونةً مفاجئة في مواجهة التحول في استراتيجية التحالف الذي يسعى لاستعادة حصته السوقية بعد سنوات من خفض الإنتاج، مما منح التكتل ثقةً إضافيةً لإعادة المزيد من الخام إلى السوق. يُصدر المحللون تحذيرات متزايدة بشأن فائض وشيك في المعروض، ومع ذلك تظل الأسواق تتسم بالشح النسبي خلال صيف نصف الكرة الشمالي، وفق بلومبرغ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في الوقت ذاته، يرى مسؤول تنفيذي في "ستاندرد آند بورز غلوبال" أن أسعار خام برنت المؤرخ ستهبط إلى نحو 55 دولاراً للبرميل بنهاية العام.

وقال ديف إرنسبرغر الرئيس المشارك لـ"ستاندرد آند بورز غلوبال كومموديتي إنسايتس لوكالة "رويترز" "لا نزال نتوقع انخفاض الأسعار إلى ما يقرب من 55 دولاراً للبرميل مع استمرار أوبك في رفع إنتاجها". يُستخدم خام برنت المؤرخ لتسعير أكثر من 60% من النفط الخام المتداول عالمياً، وتعتمد عليه العقود المستقبلية للنفط.

أوبك قد تعزز زيادة الإمدادات

وقال فيشاراكي من "إف جي إي نيكسانت" إن السوق كانت تتوقع تخفيفاً أكبر لقيود إنتاج أوبك+، وإن رد الفعل المتواضع للأسعار قد يُشجّع التحالف.

وقال: "ستقوم أوبك بالنظر في هذا الأمر، وإذا لم تجد أي تأثير على السوق، فقد تضاعف الزيادة في الإمدادات مرتين أو ثلاث كما فعلوا في المرة السابقة"، مضيفاً أن المخزونات لا تزال محدودة. وأوضح بالقول "لن يكون هناك تأثير على الأسعار حتى نرى زيادة فعلية في المخزونات".

ارتفعت أسعار النفط اليوم الإثنين، إذ صعد خام برنت فوق 66 دولاراً للبرميل، وزاد خام غرب تكساس الوسيط صوب 63 دولاراً، عقب انخفاضات حادة الأسبوع الماضي. وتقدمت الأسعار بعد أن ذكرت "بلومبرغ" أن الاتحاد الأوروبي يدرس فرض عقوبات جديدة على عدد من البنوك وشركات الطاقة الروسية في إطار أحدث تحركاته لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

قال التحالف في بيانه إنه يمكن أن يعيد ضخ إمدادات بواقع 1.65 مليون برميل يومياً بشكل جزئي أو كلي وفقاً لتطورات أوضاع السوق وعلى نحو تدريجي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرامكو تعلن أسعار بيع النفط السعودي لشحنات شهر أكتوبر

الطاقة

أحمد بدر

أعلنت شركة أرامكو السعودية، اليوم الإثنين 8 سبتمبر/أيلول (2025)، أسعار البيع الرسمية للخام العربي الخفيف، المُخصصة للتسليم خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، لعملائها في الأسواق الرئيسة بكل من آسيا وأوروبا وأميركا.

ووفقًا لوثيقة تسعير اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خفضت الشركة أسعار بيع الخام العربي الخفيف إلى دول قارة آسيا بمقدار دولار إلى 2.2 دولارًا فوق مؤشر دبي/سلطنة عمان.

وكانت أرامكو قد أعلنت في 6 أغسطس/آب الماضي رفع أسعار البيع الرسمية لشهر سبتمبر/أيلول بمقدار دولار واحد إلى 3.20 دولارًا فوق مؤشر دبي/سلطنة عمان.

جاء ذلك في أعقاب قرار مجموعة الـ8 الأعضاء في أوبك+، ببدء زيادة الإنتاج خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2025، بإضافة 137 ألف برميل يوميًا على أساس شهري، لإنهاء تخفيضاتها الطوعية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا، التي بدأت تنفيذها في مايو/أيار 2023.

أسعار البيع الرسمية للخام العربي الخفيف

خفضت أرامكو أسعار البيع الرسمية للخام العربي الخفيف إلى أوروبا خلال أكتوبر/تشرين الأول بمقدار 0.85 دولارًا إلى 2.5 دولارًا فوق أسعار خام برنت، بعدما كان قد سُعّر في سبتمبر/أيلول عند 1.30 دولارًا إلى 3.35 دولارًا فوق أسعار خام برنت.

وبالنسبة للصادرات إلى أميركا، ثبتت الشركة السعر الرسمي للخام العربي الخفيف السعودي عند 4.20 دولارًا فوق مؤشر آرغوس، عدن نفس مستويات تسعير سبتمبر/أيلول الجاري.

وكانت التوقعات تشير إلى تغيّر في أسعار بيع الخام السعودي لشهر أكتوبر/تشرين الأول، بعد استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق نتيجة عوامل جيوسياسية واقتصادية متداخلة.

وتأتي حركة أسعار النفط بعد قرارات مجموعة الـ8 الأعضاء في أوبك+ بمواصلة خطط التخلص التدريجي من تخفيضات الإنتاج الطوعية.

يشار إلى أن مجموعة الدول الـ8 قد بدأت في أبريل/نيسان 2025 بزيادة الإنتاج 138 ألف برميل يوميًا، ثم 411 ألف برميل يوميًا في أشهر مايو/أيار ويونيو/حزيران ويوليو/تموز، قبل إعلان زيادة الإنتاج في أغسطس/آب بمقدار 548 ألف برميل يوميًا.

خلفية السوق وتحركات أوبك+

تأتي المستويات الجديدة التي حددتها أرامكو لأسعار البيع الرسمية للخام العربي الخفيف، بعد ساعات من قرار مجموعة الـ8 دول في أوبك+، بدء زيادة حصص الإنتاج خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بإضافة نحو 137 ألف برميل يوميًا على أساس شهري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتستهدف هذه الخطوة إنهاء تخفيضاتها الطوعية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا، التي بدأت تنفيذها في مايو/أيار 2023، وكان من المفترض أن تستمر حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2026.

وأوضحت الدول الـ8، في بيان لها عقب اجتماعها في 7 سبتمبر/أيلول الجاري، أن كميات الخفض البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا قد تُعاد بشكل جزئي أو كامل، تدريجيًا، حسب متغيرات السوق، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ولفتت المجموعة -التي تضم السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وقازاخستان والجزائر وسلطنة عمان- إلى أن القرار جاء في ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية الجيدة الحالية، التي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط.

وتُعدّ هذه الزيادة أقل بكثير من زيادات الأشهر السابقة، وقد تكون الكميات المُحققة فعليًا أقل من الزيادة المُعلنة، لتكون في نطاق من 60 إلى 70 ألف برميل يوميًا، مقارنةً بـ137 ألف برميل يوميًا المُعلَنة.

يشار إلى أن المملكة العربية السعودية تشارك -من خلال ذراعها القوية أرامكو- في الخفض الطوعي بمقدار مليون برميل يوميًا، إضافة إلى 500 ألف برميل أُعلِنَت منذ أبريل 2023، ليصل إجمالي مساهمة المملكة إلى 1.5 مليون برميل يوميًا.

وتواصل شركة أرامكو -في الوقت نفسه- تلبية التزاماتها المتعلقة بسدّ احتياجات عملائها في آسيا وأميركا وأوروبا، دون الإخلال بتعهداتها داخل تحالف أوبك+، علمًا بأن السوق الآسيوية تبقى الوجهة الكبرى لنفط المملكة.

وفي الوقت نفسه، تقدّم الشركة عددًا من الحوافز والضمانات السعرية، التي تجعل من الخام العربي الخفيف منافسًا قويًا بالأسواق الدولية، خصوصًا في ظل تقلبات السوق العالمية وتغيّرات العرض والطلب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.